

العمال يشكون من سوء المعاملة والغير عادلة في السعودية



نشر مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان تقريراً عن المملكة العربية السعودية مع توجه أنظار الدول إلى الطاقة المتجددة في ظل تفاقم أزمة المناخ.

إذ يعتمد قطاع الطاقة المتجددة في البلاد على عمالة المهاجرين كما ذكر التقرير، إلا أن هؤلاء العمال معرضون لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان. وبإجراء مقابلات مع عمال نيباليين وبنغلاديشيين في سلاسل توريد شركات متعددة الجنسيات معروفة، يُبرز هذا التقرير هذه الحقيقة بوضوح: أكثر من نصف (53%) العمال المهاجرين الذين تمت مقابلتهم لهذا التقرير عانوا من خمسة مؤشرات أو أكثر على العمل الجبري.

عبر عامل مهاجر يعمل في مشروع سعودي للطاقة المتجددة عن الأمر ببساطة قائلاً: "نُعامل كما لو كنا آلات".

واستناداً إلى مقابلات مع عمال نيباليين وبنغلاديشيين، كشف التقرير عن سلسلة من انتهاكات حقوق

الإنسان في تسعة مشاريع للطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، حيث واجه أكثر من نصف المشاركين خمسة مؤشرات أو أكثر على العمل القسري، و أن هذه النتائج المتعلقة بالانتهاكات تثير قلقاً خاصاً مع ترويج المملكة العربية السعودية بشكل متزايد لـ "استدامتها" لتعزيز قوتها الناعمة في الخارج بينما تعمل على إخفاء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك في عرضها الذي تم التصديق عليه مؤخراً لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034.

أُدرجت إحدى وأربعون شركة في التقرير نظراً لارتباطاتها التجارية بخمسة مشاريع مُدرجة. وتشمل هذه الشركات، سبع شركات مرتبطة بانتهاكات من خلال صلاتها بسلسلة التوريد: أكوا باور، وصندوق الاستثمارات العامة، وأرامكو السعودية، ونيوم، وإير برودكتس، وهي شركات تطوير في مشروع واحد على الأقل من المشاريع الخمسة. اختارت هذه الشركات مقاولي بناء وهندسة، لارسن آند توبرو و/أو باور تشاينا، لتشديد عناصر من مشاريع الطاقة المتجددة، والتي وُظفت بعد ذلك عمالاً مهاجرين - إما بشكل مباشر أو من خلال مقاولين من الباطن - في ظروف عمل سيئة. كان معظم من أجريت معهم المقابلات يعملون في سلسلة توريد لارسن آند توبرو.

تسع شركات تعمل في المشاريع، ولكن لم تُجرَ مقابلات مع عمالها في سلاسل التوريد الخاصة بها. أُدرجت هذه الشركات نظراً لتواجدها في مشاريعها، وبالتالي تعرضها للمخاطر: تعاقدت الشركة السعودية للكهرباء ونيوم مع شركتي هيتاشي للطاقة والخدمات السعودية للأعمال الكهروميكانيكية لتطوير نظام نقل الطاقة في نيوم؛ وتعاقدت شركة إس بي جي شتاينر وشركاؤها المحليون، مان إنتربرايز ومجموعة المجال العربي، لبناء خزانات تخزين الأمونيا في نيوم؛ وتعاونت شركتا ثيسن كروب ودي نورا في مشروع مشترك لهندسة وصيانة وحدات التحليل الكهربائي للمياه في نيوم؛ وتقوم أركيرودون ببناء رصيف للأمونيا في نيوم.

ويمول خمسة وعشرون بنكاً المشاريع المذكورة في التقرير، وهي: ستاندرد تشارترد، وبنك الرياض، ومجموعة ميزوهو المالية (مولوا جميع المشاريع الخمسة)؛ والبنك السعودي الفرنسي، والبنك الوطني السعودي، وبنك إتش إس بي سي، وبنك أول سعودي (مولوا أربعة مشاريع)؛ ومجموعة سوميتومو ميتسوي المالية، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، وبنك أبوظبي الأول، وبنك كوريا للتنمية (مولوا مشروعين)؛ وبنك أبوظبي التجاري، وبنك الراجحي، وبنك عليمنا، وبنك البلاد، وبنك الجزيرة، وبنك بي إن بي باريبا، وكريدي أجريكول، وبنك دي زد، وبنك الإمارات دبي الوطني، وجيه بي مورغان تشيس، وبنك كي إف دبليو، ومجموعة ميتسوبيشي يو إف جيه المالية، وبنك ناتيكسيس، وبنك نورينشوكين (مولوا مشروعاً واحداً). وغيرها.

وذكر التقرير بعض الشركات التي لم يتلقى منها المركز أي ردود حول إساءة معاملة العمال المهاجرين،
مثل بنك الرياض، وشركة الكهرباء، البنك السعودي الفرنسي، بنك الراجحي .